

طريق حكومة عادل عبد المهدي وألغام الدولة العميقة

التي تتعلو على الدولة ذاتها أحياناً، وغياب الحد الأدنى من الوحدة الوطنية وحكم القانون واستقلال القضاء، ويبدو إن سوء الحظ صادف عبد المهدي، فقد واجهت حكومته أزمة حادة إثر ارتفاع ملحوظ مياه الشرب في البصرة والمحافظات الجنوبية، ورافقتها أزمة بيئية وصحية خطيرة بسبب نفوق كميات ضخمة من أسماك الأنهار والبحيرات في محافظات بابل وواسط والديوانية، لأسباب مجهولة، ناهيك عن التحديدات التي ورفقتها من الحكومات السابقة وما تزال العقد الرئسسية قائمة وأولها نظام المحاصصة والألغام التي احتواها الدستور ووجود جماعات مسلحة خارج القانون حتى وإن أدمجت بالفوات المسلحة، لكن هناك استياء من أوساط واسعة من السكان من سلوكتها وخشيتهم من بطشها، على الرغم من أن الجميع يقف بالدور المهم الذي لعبه الخشد الشعبي في تحرير الموصل والمناطق التي احتلها داعش.

ولعل هذا أول اختبار يواجهه عادل عبد المهدي، فإن استطاع تجاوزه وتوصل إلى توافقات ترضيه في اختيار بقية المرشحين، فالامر سيكون خطوة مهمة أولى لتجاوز تدريجي وإن كان بطيئاً لما سارت عليه الحكومات السابقة، وإلا فإن رضوخه للقوى المتنفذة سيجعل منه اضعف من رئيس الوزراء اللذين سبقاه، فالملكي والعبيدي كانا مدعومين من كتلة سياسية كبيرة ومهيمنة، أما عبد المهدي، فإنه لا يمثل إلا نفسه حتى وإن كانت كفاءته ومقدرته السياسية أوسع وأعمق وأكبر من غرامته السابقين، لكن توازن القوى داخل البرلمان سيكون مؤثراً على توجه حكومته، ولعل التجاذبات حول وزارتي الداخلية والدفاع قد دليل على ذلك. والدولة العميقة التي تحدث عنها ستكون له بالمرصاد لتعطيل أو تسويق أي قرار يتخذه إذا ما تعارض مع مصالحها، ناهيك عن أي اختلال في المعادلة الإيرانية- الأمريكية للنفوذ، وسيؤدي إلى خنقها موقعه، ولأنك فإنه والحالة هذه سيبقى محكوماً بمثل هذا التوازن وغير قادر على تجاوزه. وكان عليه أن يتعامل منذ البداية كرتيس لوزارة قوية ومؤثرة وهو ما يريده الشارع، وإلا فالأفضل له تقديم استقالته ليحفظ بهامش طالما ظل يبحث عنه في السنوات الماضية.

□ باحث مفكر عربي

تضخّم دور البيروقراطية الطليعية الحزبية السياسية والدينية والإثنية وتغلغلها في جميع مفاصل الدولة لدرجة إن رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي كان قد صرح بوجود عسكريين فضائين زاد عددهم عن 50 ألفاً يتقاضون رواتب تصل إلى 500-600 مليون دولار من خزينة الدولة، والأمر يشمل أعداداً كبيرة من المدنيين، فضلاً عن وسائل صرف عديدة في غير أوجه الصرف، تلك التي كلفت الميزانية مليارات الدولارات خلال السنوات الماضية والمثال الصارخ على ذلك استمرار أزمة الكهرباء منذ ما يزيد عن 15 عاماً، وهؤلاء إذا انضموا إلى القطط السمان المدعومة من مراكز القوى والاستقطابات الطائفية والمذهبية والإثنية، فسيتكون لهم القدرة على تعطيل سير عمل الدولة والعبث بامنائها الوطني ونهب الأموال والثروات، بما فيها تهريب النفط، سواء من جنوب العراق (البصرة) التي تعاني من شطف العيش أو كردستان التي تعرضت إلى شرّة كبيرة إثر ورود الفعل إزاء الاستفتاء الذي دعته إليه حكومة الإقليم في 25 سبتمبر/أيلول/ 2017.

وهكذا تبقى الدولة داخل الدولة والمقصود بذلك المنظمات السرية ذات السطوة داخل الدولة أو المؤثرة في عملها، سواء أكانت دينية أم عشائرية أم حزبية، بعيدة عن الأنظار وخارج دائرة المساعلة لأن سلطتها سرية وأزرها طويلة، ومثل هذا الأمر ساهم في خلق طبقة سياسية جديدة تعتنش على الانقسام الطائفي = الإثني وتستغل غياب وحدانية القرار السياسي وهشاشة الوحدة الوطنية وضعف الهوية الجامعة، وهكذا تكون الحكومة غير المرئية التي تدار بواسطة الأبناء والأصحاب والأقارب والناخبين الحزبيين خفية وتمارس سياسة عميقة ولها ميزانيتها غير الخاضعة للمراقبة. وإذا كانت الدول الشمولية تمارس دوراً سرياً بواسطة تخطيمات غير منظورة ويزعم حماية الأمن الوطني، فإن انهيار الدولة وحل بعض مؤسساتها العسكرية والأمنية واستشراء الفوضى، في ظل الانقسامات السياسية والمذهبية والإثنية، سيكون أكثر خطورة، وهذا ما فعله بول بريسي الذي قاد إلى تعويم الدولة وحتى الآن فإن محاولات إعادة البناء قد تستغرق زمناً طويلاً، لاسيّما في ظل تعدد المرجعيات

الدولة بحيث تمثل مراكز قوى، وإسبانيا داخل أجهزة الأمن والمخابرات والجيش وغيرها. فالدولة خلال السنوات المنصرمة تعاني من فساد مالي وإداري وسياسي لدرجة أصبح العراق في أسفل السلم الكوني بسبب استشراء الفساد وهو ما ظلت تؤكد سنوياً منظمة الشفافية الدولية، ففي ظل حكومة المالكي وحسب تقرير برلماني تبدي نحو 360 مليار دولار وضاع الكثير من الأموال على مشاريع وهمية، ناهيك عن التعاقب بالمال العام ونهب الثروة أو هدرها بطريقة لا مسؤولة ودون مساعلة تذكر، وتعكس عملية احتلال الموصل في 10 يونيو/حزيران/ 2014مى

تغلغل الفساد حتى داخل القوات المسلحة التي ينبغي أن يكون لها عقيدة عسكرية وانضباط كبير، ناهيك عمّا صرف عليها من مبالغ طائلة لإعادة التأهيل، ولم تكن عملية تحرير الموصل ونحو ثلث الأراضي العراقية، لاسيّما محافظات صلاح الدين والأنبار أو أجزاء من محافظتي كركوك وديالى

ومشارف بغداد (جراف الصخر)، بمعزل عن استنفار شعبي ودعم دولي عبر تحالف واسع وإن وجود مراكز قوى وغياب وحدانية اتخاذ القرار والألغام الكثيرة التي احتواها الدستور العراقي والتعارض بين صلاحيات الدولة الاتحادية وصلاحيات إقليم كردستان فيما يتعلق باليشمركة والنفط وبعض التدخلات الخارجية، جعل العراق دولة فاشلة بفعل نظام الزبائنية الذي يقوم على تقسيم الغنائم وفقاً لمصالح طائفية أو إثنية أو حتى امتدادات دولية وإقليمية والدولة الفاشلة ليس بإمكانها تلبية طموحات النخب الفكرية والثقافية ومطالب الناس الحيوية، لاسيّما الخدمات الصحية والتعليمية والتصدي للبطالة فضلاً عن استعادة هبة الدولة وبسط سلطاتها على جميع أراضيها وحماية سيادتها واستقلالها . والنخب ذاتها في مثل هذه الأوضاع تصاب بالتصنع في ظل حالة الخوف والاحتقان السياسي، لاسيّما إذا كان هناك سلطات سرية وقوى نافذة وغير خاضعة للقانون، ولعل استمرار معاناة النازحين، سواء عدم عودة الكثير منهم أم الاختفاء القسري لأعداد من الشباب بحجة كونهم تعاونوا مع داعش خلال احتلاله للموصل وما بعدها. ومقابل تراجع دور النخب الفكرية والثقافية، خصوصاً المستقلة، نلاحظ

الأوضاع الأمنية وارتفاع حوادث النواب تحفظاً عليه وهكذا علق اختيار وزيرى الداخلية والدفاع، ووزارات أخرى، علماً بأن وزير الدفاع المرشح هو طيار مشمول بإجراءات هيئة المساءلة والعدالة الوريث لهيئة اجتثاث البعث التي تأسست في عهد الحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمر (13 مايو/أيار/ 2003- 30 يونيو/حزيران/ 2004) وكان قد اتهم بمشاركته بقمع الحركة الاحتجاجية المعروفة بالانتفاضة الشعبانية في المحافظات الجنوبية بعد حرب الخليج الثانية (مارس/آذار/ 1991) وعقب تحرير الكويت، لكن محكمة التمييز برأته من تلك التهمة.

وحتى كتابة هذه المقالة ما تزال التجاذبات بشأن وزارتي الداخلية والدفاع مستمرة، على الرغم من تدهور

وكان مجهولون قد اغتالوا مؤخرأ عضواً قيادياً بارزاً في "سرايا السلام" التابعة للسيد الصر وهو حسين الحماشي الذي قتل بهجوم مسلح في منطقة الشعلة ببغداد ذات النفوذ الصردي، بواسطة أسلحة كاتمة للصوت،وعلى الرغم من أن البرنامج الحكومي لوزارة عادل عبد المهدي الذي أكد على محاربة الدولة العميقة، إلا أن اختياره لم يكن بعيداً عن توافقات حصلت في داخلها وفي جوارها وحولها، ومع ذلك كان هناك استئثار أولي في تكليفه لشخصيته المتوازنة، لكن مثل هذا الارتياح تبدد سريعاً وخيم على المشهد السياسي متعلق الدولة العميقة مجدداً، لاسيّما حين تشتبت القوى السياسية والكتل البرلمانية بمواقفها واستحقاقاتها كما تقول، وهكذا ظلت مشكلة رئيس الوزراء بالدرجة الأساسية ورئيسة الجمهورية ورئيسة البرلمان قائمة منذ الانتخابات التي جرت في 12 مايو/أيار الماضي، وحتى الآن فإن نحو نصف الوزارة ما يزال شاغراً وبعض الوزارات معلقاً وتحتاج إلى توافقات جديدة، يقدم فيها كل طرف تنازلات للطرف الآخر، والحديث عن الدولة العميقة يشمل بالدرجة الأساسية اليوم حزب الدعوة الذي حكم بالتحديد منذ العام 2005 ولغاية العام 2018? وتتهم بعض الأطراف السياسية نوري المالكي رئيس الوزراء الأسبق لنوريتين بمحاولة عرقلة جهود عادل عبد المهدي من خلال زرع عناصر خفية في أحشاء

قرر تاجيل البت بالأمر وأبدى بعض النواب تحفظاً عليه وهكذا علق اختيار وزيرى الداخلية والدفاع، ووزارات أخرى، علماً بأن وزير الدفاع المرشح هو طيار مشمول بإجراءات هيئة المساءلة والعدالة الوريث لهيئة اجتثاث البعث التي تأسست في عهد الحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمر (13 مايو/أيار/ 2003- 30 يونيو/حزيران/ 2004) وكان قد اتهم بمشاركته بقمع الحركة الاحتجاجية المعروفة بالانتفاضة الشعبانية في المحافظات الجنوبية بعد حرب الخليج الثانية (مارس/آذار/ 1991) وعقب تحرير الكويت، لكن محكمة التمييز برأته من تلك التهمة.

وحتى كتابة هذه المقالة ما تزال التجاذبات بشأن وزارتي الداخلية والدفاع مستمرة، على الرغم من تدهور

جمعية الهلال الاحمر العراقي

اعلان

تعلن جمعية الهلال الاحمر العراقي عن عرض دار مشيدة على قطعة الارض المرقمة (171 / 267) تسعين/ محافظة كركوك للاستئجار، فعلى الراغبين مراجعة جمعية الهلال الاحمر العراقي الكائنة في المنصور مقابل نقابة الاطباء/ القسم الهندسي والاملاك من تاريخ النشر والاعلان في الصحف المحلية لغرض تقديم طلبات الاستئجار ودراستها من قبل الجمعية.

جمعية الهلال الاحمر العراقي

مصرف الرافدين

شعبة التنفيذ وبيع العقارات المرهونة

تنويه

نشر في جريدة الزمان العدد 6237 في 2019/1/3
اعلانين لشعبة التنفيذ وبيع العقارات المرهونة حيث سقط سهوا اسم مصرف الرافدين/ القسم القانوني من الاعلانين المذكورين لذا اقتضى التنويه.

ديوان محافظة ميسان
مديرية بلدية العمارة
لجنة البيع والايجار

اعلان كسر قرار

بالنظر لكسر قرار

واستنادا الى قانون بيع وايجار اموال الدولة المرقم ٢١ لسنة ٢٠١٣

تعلن مديرية بلدية العمارة عن اجراء مزايده علنية لتأجير (مشتل/ السراي مقابل مدرسة حليمة السعدية) والعائدة الى مديرية بلدية العمارة فعلى الراغبين بالاشترك في المزايده مراجعة سكرتير اللجنة في مقر بلدية العمارة خلال فترة (٧) سبعة ايام تبدأ من اليوم التالي لنشر الاعلان مستصحبا معه التامينات القانونية البالغة ان لا تقل عن (١٠٠٪) من القيمة التقديرية وينادي للمزايده في الساعة العاشرة والنصف صباحا في اليوم التالي لانتهاء المدة اعلاه من تاريخ النشر وعلى قاعة مديرية بلدية العمارة واذا صادف يوم المزايده عطلة رسمية يكون موعدها اليوم الذي يليه ويتحمل من ترسو عليه المزايده اجور النشر وكافة المصاريف المترتبة على ذلك مع جلب هوية الاحوال المدنية وبطاقة السكن ويكون عليه مراجعة مديرية بلدية العمارة خلال فترة (٧) سبعة ايام من تاريخ المصادقة لاكمال اجراءات التعاقد الاصولي وبخلافه يتحمل الاجراءات القانونية.

م.ر. مهندسين / خالد عويطر سويلم/ مدير بلدية العمارة/ .ر اللجنة

ت	نوع الملك ورقمه	الموقع	المساحة	القيمة التقديرية	مدة التأجير
١	مشتل	السراي مقابل مدرسة حليمة السعدية	٢م ٥٠٠	٢،٤٢٥،٥٠٠ مليوناً واربعمائة وخمسة وعشرون ألف وخمسمائة دينار	٣ سنوات

شروط التأجير

يسلم الملك الى البلدية عند الحاجة اليه وخلال فترة التأجير او عند انتهاء العقد دون المطالبة بالتعويض او اللجوء الى المحاكم المختصة.

مصرف الرشيد/ الادارة العامة

م/ تنويه

نشر في جريدة الزمان العدد 6241 في 2019/1/8
اعلان اعادة مزايده لبيع اثاث حيث درج (غرامة تأخيرية بنسبة 1,12 % خطأ والصحيح 1,2 % لذا اقتضى التنويه.

شركة مصافي الجنوب شركة عامة

م/ اعادة نشر مناقصة خارجية

تعلن شركة مصافي الجنوب شركة عامة عن إعلان المناقصة التالية:

ITEM	REQ NO	DESCRIPTION	PRICE
	393/2017/E للمره الاولى	Governors for all turbines	200.000 IQD
1-		المبلغ التخميني للمناقصة (400,000) S اربعمائة الف دولار امريكي فقط	

فعلى الراغبين بالاشترك بالمناقصة الحضور الى مقر الشركة الكائن في منطقة الشعبية / محافظة البصرة للحصول على شروط المناقصة وحسب المبلغ المؤشر أزائها والمبلغ غير قابل للرد علماً بأن تاريخ الغلق الساعة الثانية عشر ظهر ليوم ١١ شباط ٢٠١٩ وفي حالة مصادفة يوم الغلق عطلة رسمية يستمر الاعلان الى مابعد العطلة ويعتبر اليوم الذي يلي العطلة آخر يوم لغلق المناقصة وفقاً للشروط المدرجة اناه :
١- تقديم كافة مستمسكات الشركة (شهادة تاسيس –قد تأسس الشركة مع محضر الاجتماع الاول التأسيسي والأعمال المماثلة والكفاءة المالية للشركة) مصادقة من قبل الجهات المختصة ذات العلاقة وفي حالة عدم توفر أي من المستمسكات المذكورة سوف يهمل العرض ولا تتحمل شركتنا أي مسؤولية بذلك .
٢- شمول العمال العراقيين العاملين لدى الشركات الامنية المتعاقدة مع الشركات المقاوله بقانون النقاعد والضمان الاجتماعي والزمام تلك الشركات بذلك وتتحمل التبعات القانونية المترتبة عن عدم التطبيق .
٣- تحديد مدة نفاذية العطاء بفترة لا تقل عن (١٢٠) يوماً من تاريخ الغلق على ان يكون مبلغ العطاء التجاري المقدم بالدولار الامريكي او اليورو او الدينار العراقي والمبلغ الاجمالي للعطاء رقماً وكتابة .
٤- تقديم بطاقة السلامة الكيميائية (MSDS) مع العروض الفنية المقدمة من الشركات بالنسبة للتطبيقات الكيميائية المعتلة.
تقديم تأمينات اولية (صك مصدق او خطاب ضمان او سفتجة) ولامر شركتنا ويتضمن الاشارة فيها الى رقم واسم المناقصة على ان لا تقل مدة نفاذية عن (٢٨) يوماً من تاريخ انتهاء نفاذ العطاء عن طريق مصرف عراقي معتمد لدى البنك المركزي العراقي وبمبلغ قدره (٨٠٠٠) ثمانية الاف دولار امريكي فقط .
٥- مبلغ التخمين للمناقصة كما مؤشر إزائها اعلاه .
٦- للأطلاع على تفاصيل الطلبية والشروط الاخرى يمكنكم زيارة موقع الشركة :- WWW.SRC.GOV.IQ للاستفسار عن أي معلومات يمكنكم مراسلة شركتنا وعلى العنوان التالي :- contracts@src.gov.iq
٨- يكون مكان ايداع العطاءات لدى لجنة فتح العطاءات الخارجية في مقر الشركة وبطريق مغلقة وخموتة.
٩- متطلبات التأهيل المطلوبة: (١) القدرة المالية : على مقدم العطاء ان يقدم أدلة موقفة تثبت قدرته على القيام بالتطلبات المالية الآتية : - الحسابات الختامية معدل ربح لأخر سنتين متتالية مصادقة ومدققة من قبل محاسب قانوني معتمد .-٢- معدل ايراد سنوي يعادل (٢٠٠٠٠٠) مائتا الف دولار للسنوات الخمس السابقة ٣- سوية نقدية تعادل (٢٠٠٠٠٠٠) مائتا الف دولار. (ب) الخبرة والقدرة الفنية : على مقدم العطاء ان يقدم دليلاً موثقاً بأنه لديه اعمال مماثلة عدد (2).
١٠- يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والاعلان.
١١- يجب التزام مقدم العطاء بما تتطلبه الوثيقة القياسية بكافة اقسامها.

حسام حسين ولي / مدير عام شركة مصافي الجنوب / وكالة